الدبلوماسية ومسالة الامن المائي بين العراق وتركيا بعد عام ٢٠٠٣

ا. أسراء احمد جياد
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية
Issra77@uomustansiryah.edu.iq

الملخص :-

ملخّص القول بأن الدبلوماسية مفهوم متعدد الجوانب والاستخدامات، وأنها مرتبطة بالأهداف، ولم تعد تقتصر على العلاقات الثنائية بين الدول، بل امتدت لتشمل اتصالات الدول بالمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من المؤسسات والوحدات السياسية في المجتمع الدولي، وبالتالي فإن الدبلوماسية أصبحت عملية سياسية مستمرة توظّفها الدولة بشكل رسمي في تنفيذ سياستها الخارجية وفي إدارتها لعلاقاتها مع غيرها من الدول والأشخاص الدولية الأخرى.

الكلمات المفتاحية (الدبلوماسية، الامن المائي، العراق ، تركيا)

Diplomacy and the issue of water security between Iraq and Turkey after 2003

Prof. Israa Ahmead Jead
AL-Mustansiriah University College of political science
issra77@uomustansiryah.edu.iq

its relations with other countries and international persons. In summary, diplomacy is a multifaceted and multi-purpose concept, and is linked to objectives. It is no longer limited to bilateral relations between countries, but has extended to include countries' communications with international and regional organizations and other institutions and political units in the international community. Thus, diplomacy has become an ongoing political process that the state employs officially in implementing its foreign policy and in managing

Key ward(, Diplomacies, water security, Iraqi, Turkish)

مقدمة :-

شهد العالم في العشرية الأخيرة من القرن العشرين تغيرات جوهرية مَسَّت بنية ونمط العلاقات الدولية على مستويات مختلفة، منها السياسية والاقتصادية والثقافية. هذه التغيرات تركت بصمات بارزة، واستدعت مقاربات جديدة لإيجاد حلول لظواهر لم تكن موجودة من قبل. ولعل التطور التكنولوجي وبروز وسائط التواصل الاجتماعي وغيرها كان لهم الأثر البالغ في نسيج المشهد الجديد للعلاقات الدولية، وتأثيرهم على الدبلوماسية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية التي تروم تجسيد المصالح الوطنية وتحقيق الاستقرار والتنمية. وهنا هل تساءلت يوماً عن كيفية تحقيق

السلام والاستقرار على الصعيد الداخلي او الخارجي؟ هل ترغب في معرفة المزيد عن الدبلوماسية ودورها في الحياة السياسية الفعالة؟ إذا كان هذا موجود ، فقد وصلنا إلى التفكير السليم! سنعرض هنا بحثاً عن هذا من خلال البحث في موضوع (الدبلوماسية)، متناولين مفهومها وتطور نشأتها، بغية إلقاء الضوء على هذه الموضوعات الأساسية في عالمنا اليوم. وسنبحث عن المهمة التي تقوم بها الدبلوماسية في تحقيق التنمية والاتصالات الحديثة والامن والبيئة وحقوق الانسان...وغيرها. وسنوضح قبل ذلك اصل الكلمة وتطورها واتجاهاتها الجديدة (المعاصرة) .

ان الدبلوماسية هي صفة تخص التمثيل السياسي للبلاد، وتصريف شؤون الدولة الخارجية مع الدول الأجنبية وأساليب التعامل السياسي بينَ الدول، كما يمكن القول إنّها فن ممارسة العلاقات الدولية مثل إبرام المعاهدات، والاتفاقات، والتفاوض، لا تقتصر الدبلوماسية على السياسة، بل هي أيضًا وسيلة الاتصال الناجحة بينَ الناس، فلها الفضل في القضاء على الحروب والتناحر من أجل لقمة العيش، والحصول على المكاسب. وعليه إن الدبلوماسية هي الطريقة الراسخة للتأثير في قرارات وسلوك الحكومات والشعوب الأجنبية من خلال الحوار والتفاوض. تاريخيًا، كانت الدبلوماسية تعني إجراء العلاقات الرسمية بين الدول ذات السيادة، وقد توسعت الدبلوماسية لتشمل اجتماعات القمة والمؤتمرات الدولية، والدبلوماسية البرلمانية، والأنشطة الدولية للكيانات فوق الوطنية ودون الوطنية، والدبلوماسية غير الرسمية من قبل العناصر غير الحكومية، وعمل موظفي الخدمة المدنية الدولية.

اولا:- أهمية البحث: تقوم الاهمية على اساس ان الدبلوماسية تتضح أكثر عند التعامل مع القضايا الحساسة، فبفضلها يتم التوصل إلى حلول وأفكار تحفظ مصالح جميع الأطراف في داخل وخارج البلاد. ويجب أن تكون عمليةً وواقعية تواكب العصر والتطور العلمي.

ثانيا:-اهداف البحث: ينطلق الهدف من البحث هنا بهدف تفعيل مساعي الحوار بين الأطراف المتعارضة وإزالة العقبات بالطرق الدبلوماسية ، ويمكن للدبلوماسية هنا ايضا أن تتخذ شكلًا متنوعًا من خلال تبادل الرسائل الرسمية أو الاجتماعات الثنائية أو العلنية بين العراق وتركيا موضوع البحث.

ثالثا:- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها، بان والدبلوماسية هي الوسيلة الرئيسة للتواصل والتفاعل بين الدول في العلاقات الدولية لاسيما غير المحددة او المتفقة بشان قضية ما مثل الامن المائي بين العراق وتركيا كلما زادت وتكثفت فعاليات الدبلوماسية والتحرك السلمي المستمر بشكل سلس بين جميع الأطراف الدولية المتشاطئة (المنبع والمصب) زادت احتمالية

التعاون بعيدا عن الصراع المائي، وزادت من احتمالية درجة وإمكانية نتاج علاقات تعاونية أكثر مما هي صراعية بين دول المتشاطئة مع العراق موضوع البحث .

رابعا :مشكلة البحث :- تمثل المياه أساس الحياة والترابط البشري في أي بلد من بلدان العالم إلا إن أعمال التنافس المتزايد على المياه ، قد ازداد في وقتنا الحاضر ، ويرجع سبب ذلك إلى التوزيع غير العادل للموارد المائية بين دول المنبع والمصب ، مما يؤدي إلى إضعاف الدول سياسيا ، وينتج عنه نزاعات بين جماعات اثنيه أو اقتصادية أو نزاعات عبر الحدود ، وهنا سيتم طرح العديد من التساؤلات منها :-

١- ما هي الدبلوماسية وما هو الأمن المائي ؟

٢- كيف نحقق الدبلوماسية الناجعة ؟

٣- كيف يتم الوصول إلى اتفاق وتعاون مشترك بالطرق الدبلوماسية في صياغة اتفاقية مائية بين العراق وتركيا ؟

خامسا: منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي للإجابة على السؤال الإشكالي بشأن أسباب ودوافع الانتقال نحو الدبلوماسية وسياقات هذا التحول. كما اعتمدت جهازًا مفاهيميًّا مُؤَسِّسًا لمصادرها التحليلية انطلاقًا من الظاهرة المدروسة،. وعليه سيتم تقسيم البحث الى المحاور الاتية بما يلي.

المبحث الاول :- ماهية الدبلوماسية والامن المائي .

المبحث الثاني: الدبلوماسية ومسالة المياه في العراق .

المبحث الثالث : قراءة تحليلية في واقع الدبلوماسية ومسالة المياه بين العراق وتركيا .

المبحث الاول: ماهية الدبلوماسية- والامن المائي.

في بحثنا هذا لابد من ان نهتدي بمفهوم اساسي وهو (الدبلوماسية والامن المائي) بالاتي :

اولا :**تحديد ماهية الدبلوماسية** :

١- **مفهوم الدبلوماسية** : لكي يستطيع الباحث والقارئ معاً من الاسترشاد والإدراك لاستيعاب معنى هذه المصطلحات - وهنا يتطلب الحال التعريف بالدبلوماسية ، بعد ان تعددت تعريفاتها ومعانيها ، ثم الوقوف على وظائفها وأهمية دراسة دورها في دراستنا هذه ، وسيتم تناول ذلك بالاتي : - أصل كلمة الدبلوماسية(Diplomacies) .هي كلمة يونانية اشتقت من كلمة دبلوم او دبلون ومعناها طبق أو طوى أو ثنى فلقد كانت تختم جميع جوازات السفر ورخص المرور على طرق الامبراطورية الرومانية، و قوائم المسافرين والبضائع على صفائح معدنية ذات وجهين مطبقين ومخيطين سوياً بطريقة خاصة وكانت تذاكر المرورهذه تسمى (دبلومات) واتسعت كلمة دبلوما حتى شملت وثائق رسمية غير معدنية التي تمنح

المزايا أو تحتوي على اتفاقات مع جماعات أو قبائل أجنبية .قال شيشرون عن الدبلوماسية عام (١٠٦- ٤٣ ق.م) استخدم كلمة دبلوما بمعنى التوصية الرسمية التي تعطي للأفراد الذين يأتون الى البلاد الرومانية وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور وليكونوا موضع رعاية خاصة (١) (زكي محمد ٢٠٠٧ ص١٩).

الدبلوماسية (مأخوذة من الكلمة اللاتينية(diploma)، والتي تعني وثيقة رسمية، والتي بدورها مشتقة من الكلمة اليونانية δίπλωμα))، والتي تعني ورقة/وثيقة مطوية وهي نظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، وهي وسيلة إجراء المفاوضات بين الأمم. ويطبق اليوم بعض أهل الأدب هذا التعبير على الخطط والوسائل التي تستخدمها الأمم عندما تتفاوض. فالتفاوض، في هذا المعنى يشتمل على صياغة السياسات التي تتبعها الأمم لكي تؤثر على الأمم الأخرى. وعندما يفشل التفاوض أثناء أزمة كبيرة، فإن الحرب تنشب في أغلب الأحيان.ومن الناحية التقليدية يُشار إلى فن التفاوض على أنه الممارسة الرسمية التي تتبعها معظم الأمم في إرسال ممثلين يعيشون في بلدان أخرى. وهؤلاء الممثلون المفاوضون يُعرفون بالدبلوماسيين، ويساعدون على استمرارية العلاقات اليومية بين بلادهم والبلاد التي يخدمون فيها. وهم يعملون من أجل مكاسب سياسية أو اقتصادية لبلادهم ولتحسين التعامل الدولي(٢)(الشكري ٢٠٠٤،ص٧).

وتعرف الدبلوماسية بأنها علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي. فالدبلوماسية من حيث هي علم تشمل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ وتطور العلاقات الدولية والمعاهدات التي تنظم هذه العلاقة لا سيما إذا كانت الدولة التي ينتسب إليها الدبلوماسي طرفا .

وتؤدي الدول بطرق الدبلوماسية دوراً مهما في التفاهم والعمل معًا لتحقيق الأهداف المشتركة وتحسين العلاقات سلميا بين الدول(٣) (نورة ٢٠١٦ص١٠) .وهنا فإن الدبلوماسية وأنواعها تعد وسيلة مهمة لتحسين العلاقات الدولية وتعزيز التعاون والسلام بين الدول ، وتتعلق الدبلوماسية بالعديد من المسائل كالتواصل بين الدول، وتقييم المخاطر، والمساهمة في توفير التفاهم في شتى المجالات. كما تحظى الدبلوماسية بالاهتمام من شرائح المجتمع المختلفة، سواء في مجال الحكومات أو الأعمال (٤) (حتي ٢٠٠٤ ص١٣٣) . وتعد التحولات التي مرت بها في التاريخ من بين أهم مراحل تطورها، منذ البدايات القديمة حتى الوقت الحاضر. ففي البداية كانت أي الدبلوماسية تعتمد في أغلب الأحيان على الاتصال المباشر بين مسؤولي الحكومات، ولكنها بدأت تتطور وتتغير تبعًا لتقدم التقنية ورفع مستوى التعليم والثقافة. وخلال الفترة الحديثة، تم توسيع دائرتها لتشمل الاقتصاد والتجارة والثقافة والبيئة والرياضة وغيرها.تعرّف الدبلوماسية العامة

أو الدبلوماسية الشعبية بشكل عام على أنها أي جهود مختلفة ترعاها الحكومة حيث تهدف إلى التواصل مباشرةً مع الجماهير الأجنبية، لإقامة حوار مخطط لتوعية والتأثير على الجمهور الأجنبي حيث يدعم أو يتسامح هذا الجمهور مع الأهداف الإستراتيجية للحكومة (٥)(مفهوم الدبلوماسية،٢٠٠٤)..فهي اي الدبلوماسية تتعامل مع تأثير المواقف العامة على تشكيل وتنفيذ السياسات الخارجية، وتشمل كذلك أبعاد العلاقات الدولية التي تقع فيما وراء الدبلوماسية التقليدية، كقيام الحكومات بغرس الرأي العام في الدول الأخرى، والتفاعل بين الجماعات الخاصة ومصالحها في دولة ما مع دولة أخرى، والإبلاغ عن الشؤون الخارجية وتأثيرها على السياسة العامة، وأيضًا عمليات التواصل مع الذين يشكل الإتصال وظيفتهم الأساسية كالدبلوماسيين والمراسلين الأجانب والعاملين في مجال التواصل والتبادل الثقافي(٦)(الرشيد٢٠١٧ص١٨). .وتمثل الدبلوماسية العامة عادةً أعمال حكومية للتأثير العام في الخارج ضمن عملية سياسية أجنبية توسعت اليوم– من خلال التخطيط والمصادفة– حيث تتجاوز الحكومات النطاق لتشمل وسائل الإعلام والشراكات المتعددة للجنسيات، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية بصفتهم مشاركين نشطين في هذا المجال. تشير الدبلوماسية العامة لرعاية الحكومة للبرامج التي تميل لتوعية أو التأثير على الرأي العام في الدول الأخرى؛ ومن أدواتها الرئيسية: المنشورات والصور المتحركة والتبادل الثقافي والراديو والتلفاز.

اما بالنسبة الى دبلوماسية المياه (Water Diplomacy) : فتعرف بأنها : مجموعة الأنشطة والممارسات التفاوضية التي تعالج مشكلة مائية معينه ، وهذا الأمر يتطلب تعبئة الطاقات والجهود البشرية وكذلك توظيف الإمكانات المادية والبشرية ، خلال فترة زمنية محددة، لتحقيق اهداف استراتيجية على المستوى العالمي ، وعليه تهدف الدبلوماسية من خلال أنشطتها الى تحركات تقوم بها الأنشطة الخاصة بها لتحقيق الأمن المائي (٧)(الشامي ، ٢٠٢٠ ،ص٤٨) ، وينظر اليها: بانها الخطط الاستراتيجية لإدارة المياه التي يقوم بها المفاوض الدبلوماسي لتشخيص المشاكل المرتبطة بمسالة المياه والوصول بها الى الاهداف المطلوبة ، وهنا يأتي دور الدبلوماسية الذي يقوم على الاتصالات بين الدول المشترك بالمياه لتسوية المشاكل العالقة وفقا للآليات التالية (التفاوض، المساعي الحميدة ، الوساطة ، المصالحة ثم التحكيم الدولي والمقايضة أحيانا) (٨)(الشامي ، المصدر نفسه ،ص٤٩) ، وهنالك صلاحيات لدي مجلس الأمن الدولي بحيث يطلب من الأطراف المتنازعة الى فض النزاع باي وسيلة من الوسائل انفة الذكر ، وفقا للمواد (٣٤– ٣٨) من ميثاق الأمم المتحدة ، لتلافي مشاكل المياه بين الدول المتشاطئة (٩)(تقرير الطريق العالمي ، ص٧٣) ، وذلك للحد من مخاطر النزاعات المائية التي قد تعيد العالم الى الحروب المدمرة بسبب النقص في المياه، وفقا لمصالحها الوطنية والقومية عن

طريق إدارة تعاونية كوسائل مهمة لتحقيق الحلول المستديمة والتي تجد قبولا بين جميع الأطراف (١٠)(طايع ، ٢٠١٥، ص٢٠) ، وفي جميع الأحوال ان الدبلوماسية تتم في ضوء مصالح جميع الإطراف ، وغالبا ما يجد المعنيين بشؤون الدبلوماسية بان تحقيق الأهداف يتم من خلال المفاوضات وتجنب الاندفاع الى استخدام سبل الإكراه والقوة (١١) (خميس ، ٢٠١٩ ،ص٢٦) ،

ينظر الشكل (١) والذي يبين الأسس التي تقوم بموجبها الدبلوماسية
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على .مريم عبدالسلام الشامي ، مصدر سبق ذكره،ص٩٥

٢- أهمية ووظائف الدبلوماسية – أ- الاهمية :

تتلخص أهمية الدبلوماسية في الجوانب الآتية: التواصل مع الدول الأجنبية بشكلٍ فعّال، لتحقيق التفاهم وإعطاء صورة أوضح حول ثقافات البلد ومؤسساته، وكذلك لتحقيق الأهداف الوطنيّة والسياسيّة. رسم القوة المحوريّة للبلد في العلاقات الدولية، شأنها شأن القطاعين العسكري والاقتصادي. تعزيز سمعة البلد، والتي تُعتبر أساس وجوده وقوتّه، وتُكسبه الاحترام بين الأمم. التأثير الكبير في الرأي العام الدولي وإكساب البلد الشرعية المُستحقة. أنواع الدبلوماسية يُوجد العديد من الأنواع للدبلوماسية في مختلف المجالات، ولكن أهمها وأكثرها شيوعًا أنواع الدبلوماسية في مجال العلاقات الدوليّة، حيث تشمل بشكلٍ أساسي ما يأتي: الدبلوماسية الرسمية تُشير الدبلوماسيّة الرسميّة إلى وسائل الاتصال والتفاوض الرسميّة بين الدول، حيث تشمل السفارات، والقنصليّات، والبعثات الدبلوماسيّة وما إلى ذلك. الدبلوماسية غير الرسمية تُشير الدبلوماسيّة غير الرسميّة إلى استخدام وسائل غير رسميّة للاتصال والتفاوض بين الدول، بما في ذلك الوُسطاء والشبكات غير الرسميّة، مثل رجال الأعمال ومُمثلي المجتمع المدني و يتعيّن على الشخص الذي يشغل منصبًا دبلوماسيًا، ويُمثل فيه واجهًة لبلده أن يتحلى بمهاراتٍ وصفاتٍ عديدة، أهمها فهم المنظور والتوجّه السياسي لبلده حقّ الفهم، وكذلك التفهّم الكامل مع التقدير لثقافة ومصالح نظرائه من الدبلوماسيين الأجانب الذين يتم التفاوض معهم، بالإضافة إلى التمتّع ببعض

المهارات الأساسية، مثل حُسن الإنصات للطرف الآخر وبذل الجهد للوصول إلى أرضية مشتركة تحقق مصالح الطرفين .

ب: وظائف الدبلوماسية:- أما عن وظائف الدبلوماسية فهي ثلاث يمكن تلخيصها بـ (جمع المعلومات، وتقديم صورة إيجابية، وتطبيق السياسة). تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، وعن حالة الإقتصاد المحلي، وطبيعة المعارضة السياسية. وهذه الأمور كلها مهمة لأنها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغيرات في السياسة الخارجية، فيعدّ الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وآذانها في الخارج، إذ أن رسائلهم وتقاريرهم تعدّ جزءاً من الموارد الأوليّة التي تبنى عليها السياسة الخارجية كما تهدف الدبلوماسية إلى توفير صورة مستجدّة عن الدولة واليوم تتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة.

ثانيا : **التعريف بالأمن المائي** . سيتم هنا تناول الأمن المائي وفقا بالاتي :-

١- **مفهوم الامن (Security)** : يشير الى تلك الحالة من الشعور المتجانس بالثقة والطمأنينة والناتجة عن الغياب الحقيقي للخطر والقدرة على مواجهة اي مشكلة عبر اتخاذ العديد من الاجراءات والتدابير الكفيلة بتحقيق هذه الغاية (١٢)(فهمي ، ص٧٢) .ايضا مفهوم الأمن يعني(التنمية وبدون التنمية لا يمكن ان يوجد امن) (١٣)(ماكنمارا ، ص٨٣ ، ويتضح من جميع تلك التعاريف بأنها تلتقي عند قاسم مشترك مفاده: ان الأمن يعني بالمحصلة التحرر من القلق (الخوف) من الخطر وعليه فان الأمن الحقيقي هو امن الإنسان والذي هو أساس الأمن الاجتماعي والأمن الوطني والقومي .

اما بالنسبة الى ٢- مفهوم **الأمن المائي** :- فانه يعتمد على ضمان توفر الموارد المائية اللازمة للاستخدامات المهمة سواء كانت زراعية او صناعية او تقنية بالطرق الدبلوماسية الناجعة ..وغيرها ، بما يتناسب وحجم هذه الاستخدامات الحالية والمستقبلية وبشكل مستديم. وهذا يعني ان الامن المائي : هو ضمان توفر كميات المياه المطلوبه نوعا وكما بشكل يلبي متطلبات واحتياجات السكان ، وبصورة مستمرة ، لاغراض الشرب والاستخدامات المختلفة ، والنمو الصناعي والانتاج الزراعي والتوازن البيئي (١٤) (الاميري،٢٠١٣ ، ص٦) .ومن جانب آخر يعرف الأمن المائي: بانه مجموعة الإجراءات والتدابير التي تعتمد عليها الجهات الرسمية وغير الرسمية بالعمل الدبلوماسي البناء، بحيث يعطي الوقت والمجال للقيادات لغرض انجاح هذه المسؤولية المهمة بإجراءات دبلوماسية ، وهنا يرتبط مفهوم الامن المائي بمتغيرين الأول متغير (الأمن) والثاني متغير (الماء)، ويتحقق هذا المتغير اي الامن المائي والتنمية والاستقرار في حال توفر الماء بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع بالطريق الدبلوماسي (١٥)(ديدوح ،

٢٠١٧، ص٢٦)، وبمعنى اخر ان الأمن المائي يمثل كميات المياه المتوفرة (كما ونوعا) كما اسلفنا ، وهذا الأمر يعتمد على وجود إدارة متكاملة وطنية مهتمة بهذا الامر ، ومركزه على قواعد وقوانين تصدرها الجهات المسئولة في الدولة ، في هذه الاحوال يتم تحقيق ما يسمى بالأمن المائي موضوع الدراسة بالشكل المطلوب عن طريق الدبلوماسية الناجعة (١٦)(عبدالرحمن ، ٢٠١٢ ،ص٦)، بحيث تكون هنالك ادارة واهتمام بالموارد المائية في حال توفرها ، والحفاظ عليها من النفاذ والتلوث البيئي ، وحسن الاستخدام الأمثل لها ، فضلا عن توفر المشاريع المائية الجديدة والبرامج الحديثة الشاملة في الوقت الحاضر والمستقبل (١٧)(حمد ، ٢٠٢٢،ص١٦) ، فضلا عن ذلك يعرف الأمن المائي : بانه الكمية المتوفرة من الماء الجيد والكافي للإنتاج الوطني والصحة ومتطلبات الحياة الأخرى ، وهذا مرتبط بالمستوى الملائم من الخطر المتعلق بالماء ، و وحقيقة الامر هنا لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون توفر الماء في العالم، وترتبط قيمة الماء واهميتها ببقاء الإنسان سالما معافى (١٨)(الموسوعة الحرة ،٢٠٢٢) ، ويرتبط مفهوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي ، بحيث كلا المفهومين يؤديان إلى تكامل بعضهما لبعض ، اذ إن نقص كميات المياه الصالحة للاستخدام البشري يؤدي الى الأضرار بالأمن الغذائي والقومي للدول نتيجة اعتماد الشعوب ومؤسسات الدول على المياه في جميع مجالات حياة الإنسان وقيمة المياه وأهميتها جاءت في محكم كتابه تعالى (وجعلنا من الماء كل شيء حي) (١٩)(القران الكريم ، سورة الأنبياء) ، وعليه يمثل الأمن المائي الضمان الحقيقي والكفاية من الحاجة للمياه عبر الزمان والمكان ، ويتم ذلك من خلال تطوير وتنمية الثروة المائية حاضر ومستقبلا .

ج

المبحث الثاني : واقع الدبلوماسية ومسالة المياه في العراق .

ان مسالة المياه كانت ولازالت تمثل هاجس خوف الشعوب العالم ، ليس لان المياه تمثل أساس الحياة وديمومتها ولكن لان توزيعها لا يتوقف في العديد من مناطق العالم مع متطلبات الإنسان المختلفة ، مما انتج نشوب مشاكل حول مصادر المياه، علما تقدر تقريبا (٨٠) دولة في العالم تعاني من عجز في المياه، مما يؤثر على حوالي(٤٠%) من سكان الكرة الأرضية، في الوقت الذي يتجه فيه، الطلب على المياه الى الزيادة ، بمعدل (٢%) سنويا، مما يعني سيتضاعف الرقم او النسبة، والوضع في حال خطر، لذلك ظهرت قواعد دولية تنظم إدارة الموارد المائية وسبل استغلالها دوليا (٢٠)(شروف ، ٢٠١٥،ص٢٣).

وفقا لما ذكر من ان الامن المائي يعني: ضمان توفر المياه بالكميات والنوعية المطلوبة، لتلبية احتياجات السكان وبشكل مستمر لاغراض الشرب والاستخدامات المنزلية..وغيرها. هذا الامر يستلزم تحقيقا الأمن المائي الى معرفة واقع وإمكانات العراق من المياه من حيث تنوع مصادرها

ومخزونها وظروف استغلالها وكيفية تحسين نوعيتها ، الا ان الواقع يشير الى وجود العديد من التحديات التي تواجه البلد أمام تحقيق الأمن المائي ، اذ ارتبط وجود العراق قديما وحديثا بوجود نهرين ، سمي على اسمهما ببلاد وادي الرافدين ، وليس له الاستقرار والاستمرار بدونهما ، لكن المتتبع لواقع العراق اليوم لم يجد من التفاهمات او الاتفاقيات الواضحة التي تمن حق البلد المائي من الدول المتشاطئة معه ، لاسيما جل موارد البلد المائية تأتي من جيرانه تركيا وايران، والبعض منها يمر عبر سوريا، وكل ذلك يشير الى إن واقع العراق يمثل الحلقة الأضعف في إطار تقييم الأمن المائي لحوضي دجلة والفرات (٢١) (داود، ٢٠١٧).لذا فإن واقع الموارد/المصادر المائية في العراق يقسم كما هو مألوف إلى مصدرين أساسيين هما:

الموارد المائية السطحية :- تشكل المياه السطحية نسبة (٠،٢%) اي المصدرين والتحديات (٤،٤) مليون دونم من مجمل مساحة العراق البالغة (١٧٤,٠٢٠) مليون دونم وهي متحصلة من مصدرين رئيسيين هما الانهار والروافد التي يبلغ معدل ايراداتها السنوية مجتمعة(٧٧) مليار/ متر مكعب(٢٢) (الشمري ، ص١٤) .وفيما يلي اكثر تفصيلا لهذه المصدرين والتحديات التي تواجه البلد مع الدول المتشاطئه معه .

نهري دجله والفرات . تشكل مياه حوضي دجلة والفرات وكذلك الزاب الاعلى والزاب الاسفل مايقارب (٨) مليار متر مكعب لنهر دجلة اي مانسبته(٦٢,٥%) و تقريبا (٣) مليار متر مكعب لنهر الفرات مانسبته(٥،٣٧%) .وهذا الواقع قبل انشاء السدود والمحطات الكهربائية التركية والسدود السورية، وعند متابعة مجرى النهرين نجد ان نهر الفرات يبلغ طوله من منبعه من جبال تركيا وحتى يدخل الاراضي العراقية في حصيبة ، الى مدينة القرنة، وهنا يلتقي مع نهر دجلة مكونا شط العرب (١١٦٠) كيلومتر، وتبلغ مساحة حوضه (٣٨٨) الف كيلومتر مربع ، ويتمثل الفرات المصدر الرئيسي لمياهه من الثلوج والامطار المتساقطة من الاطراف العليا للنهر(٢٣) (الزواوي).

ويمثل نهر الفرات المصدر المائي الوحيد لسبعة محافظات عراقية(الانبار ،كربلاء ، النجف ، الديوانية، المثنى، وذي قار)، وكذلك جزء من بغداد والبصرة (٢٤)(الشمري)، اما بالنسبة الى نهردجلة فانه يعد الشريان الثاني للعراق بطول(١٩٠٠) كيلو متر ، وهوينبع من هضبة الاناضول جنوب شرق تركيا ومن جبال طوروس الشرقية ، وجبال زاجروس ، في ايران ، ويدخل العراق بعد مروره بمسافة قصيرة في سوريا، وترفده في العراق عدة انهار/روافد وهي الخابور ،الزاب الكبيروالزاب الصغيروالعظيم ونهر ديالى ، وتعتمد على نهر دجلة عشر محافظات عراقية اعتمادا كبيرا هي (دهوك، اربيل ، السليمانية، نينوى، صلاح الدين، بغداد، واسط، ميسان وكركوك) ، وجزء من محافظة البصرة، وتشير العديد من المصادر بارتفاع نسبة الملوثات في نهردجلة،

فضلا عن التركيز العالي من الاملاح الذائبة (٢٥)(عصام شروف). وفي الوقت نفسه، وبحسب العديد من التقارير والتي تؤكد الى ان مياه نهر دجلة في اغلب مناطق العراق غير صالحة للاستخدام البشري والحيوانيبالمقابل يلاحظ ان العراق يستهلك في الوقت الحاضرمايقارب (١٩) مليار متر مكعب من مياه نهر الفرات وهو يعاني من تردي نوعية المياه وكميتها ، بسبب طول المسافة التي يقطعها في اراضي مكشوفة او شبه مكشوفة ، الواقع الذي يسهم في زيادة التبخر وتركيز نسبة الاملاح في المياه، والاخطر من ذلك تاثير المشاريع التركية ، وكذلك السورية بهذا الاتجاه ، مماولد حالة من تهديد الامن المائي للعراق ، من تلك الدول والتي تنقسم بين هيمنة او سيطرة او استخدام تعسفي بورقة المياه ، مثلا تتحكم تركيا في منابع نهري دجلة والفرات، اذ لم تكن قبل التسعينيات مشكلة قائمةبهذا الخطر بين العراق وتركيا، لاسيما انها اي تركيا اقامت اول سد على الفرات عام ١٩٧٤ وهو سد(كيبانو) ، بينما نجدها اليوم بصدد استكمال بناء مشروع (الكاب Gap) هذا المشروع له مضامين وأبعاد سياسية، اذ يتكون من (٢٢) سدا على نهر الفرات و(٥) سدود على نهر دجلة تزيد طاقة خزنها الاجمالي عن(١٠٠) مليار مليون هكتار في حوض نهر الفرات و(٦٠٠) الف هكتار على نهر دجلة وكذلك انتاج (٢٦) ملياركيلو واط/ساعة من الكهرباءسنويا(٢٦) (فارس مظلوم العاني).

وكذلك استمرار تركيا باستخدام المواد الكيمياوية في زراعة الاراضي ضمن مشروع (الكاب) واعادة تصريف نسبة كبيرة وخطرة من المياه في ري تلك الاراضي باتجاه نهر الفرات ٣٥(الشمري).الامر الذي سبب خطرا وقلق لحرمان العراق من المياه الصالحة للاستخدام البشري (٢٧) (اسماعيل داود ص٢٣).

وعليه ووفقا لكل هذه المعطيات ومنذ عقود اخذت تركيا وايران باتباع سياسات أحادية الجانب في التحكم في ملف المياه ، تضمن كما اشرنا الى بناء محطات كهربائية وسدود دون الرجوع الى الطرف العراقي ودون حسابات المخاطرعلى البيئة والانسان العراقي وهذا يشكل مخالفة للشريعة الاسلامية والقوانين والاعراف الدولية . فضلا عن ذلك الامر يشكل مخالفة لماذكره الله في محكم كتابه (وجعلنا من الماء كل شئ حي) (٢٨)(القران الكريم الاية ٣٠). وهو كذلك مخالفة لما اشارت اليه الشريعة الاسلامية من (الماء هبة الله الذي لايجب ان يمتلك او يهيمن عليه بدرجة ان يحرم الاخرين من استخدامه) (٢٩)(نقلا عن محمد بدوي الشمري ص٤٥)، وايضا قول الرسول الكريم (ص) (هنالك ثلاثة اشياء مملوكة بالمشاع ، ويجب ان تشترك فيها الناس بالتساوي وهي(الماء والكلا والنار)(٣٠) (المصدر نفسه) ، وتلك اشارة الى اهمية الماء في

استمرار واستقرار الحياة وديمومتها واثرها في التنمية المستديمة ومنها توفير الامن المائي والغذائي لشعوب العالم باسره على سطح الارض (٣١)(محمد الاشرم ، ٢٠١٢ ،ص٤٩.

والواقع هنا يشير الى ان الابعاد الجيوبولتيكية تثير خلافا بين الدول المتشاطئة حول تحديد مصادر النهرين ، الاتراك بحسب اعتقادهم يعدون ان منبع نهري دجلة والفرات من بلادهم وهنا يعتقدون ان النهرين من المصادر الطبيعية الوطنية لبلدهم وله حقوقا وامتيازات خاصة ليس للعراق حق فيها ، اي ان نقطة الخلاف هناان الطرف التركي يعد نفسه المصدر الاوحد لمياه النهرين ، وان الحصص مرتبطة بهذا الاعتقاد او التصور في حين ان العراق وحتى سوريا (المصب) ترفضان ذلك وتعدان النهرين دوليين وانهما شريكان في الاستفادة من النهرين، بل توجد روافد ومنابع تغذي النهرين من اراضيهما(٣٢) ((عصام شروف ص٦٠) ، وعليه تدافع تركيا عن موقفها القائم على اساس ان نهري دجلة والفرات هما نهر واحد ، وهما يشكلان نهرا منفردا وهنالك خللا في ادارة المياه، في اشارة لاستخدام العراق لوسائل ري قديمة وعدم الاستفادة من الاطلاقات المائية التي تصل اليه(٣٣) (اسماعيل داود،ص٢٠). لذلك انفقت تركيا المليارات الدولارات لاقامة مشروع نهر (الكاب) ، وهو يعد مشروعا سياسيا بامتياز ، اذ عندما يتم البحث في دراسة نتائجه ومؤشراته يلاحظ انه بدا في تحويل التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح الطرف التركي، او يشار الى ان تركيا التي لاتنتج نفطا قد وجدت نفسها اليوم تمارس نفوذا عبر استخدام مياهها الوفيرة كمصدر جديد للقوة في المنطقة، اي ان تركيا اخذت تنظر وبقوة الى اكتشاف سلاح المياه مستغلة الواقع الجيوسياسي كما اسلفنا، والمتمثل بعدم تطابق حدود الموارد المائية مع الحدود السياسية، الامر الذي اعطاها بان تكون مصدر سيطرة على منابع النهرين لذلك وضعت تركيا ثقلها وراء هذا الموضوع الحيوي بالنسبة لها، وهي تتبنى ماتزعم بهت ورجوت اوزال وسليمان ديمرئيل بان موارد المياه ملك لتركيا تفعل بها ماترية ولايحق للعراق ولا لسوريا ان تشاركنا في مواردنا المائية وكما لايحق لتركيا ان تطالب بحصة من بترول الدولتين وعلية لايحق لهم المطالبة بحصة في المياه التركية بعبارة ان منابع النفط لهم ومنابع المياه لنا (٣٤)(نقلا عن محمد بديوي الشمري ص٤٠). وعليه كان من نتائج الهوس التركي بمسالة المياه بروز عوامل عدة منها الاتي (٣٥)(المصدر نفسه ص٥١) .١- ان امتداد التعاون التركي الاسرائيلي الى مشروع(الكاب GAP) ، قد مثل هذا التعاون (الوجه المائي) للتحالف الاستراتيجي هذا.-٢ تركيا غالبا ماتروج الى مفهوم الماء كسلعة وهي تسعى جاهدة الى مقايضة الماء بالنفط وهي مستعدة لبيع المياه لمن يرغب بالشراء.٣- ان التوجه التركي لبيه المياه يشكل تطورا نوعيا في السياسة المائيى لها وفي الحقوق المائية للعراق موضوع البحث .

اما بالنسبة الى المياه الجوفية والأمطار.تمثل المياه الجوفية والامطار المصادر الرئيسة قي العديد من البلدان ، وتوفر هذه الموراد كمية اضافية هائلة من المياه، والاخيرة تتطلب برامج للتحقق من كمية المياه ونوعيتها في الآبار المختلفة ، واعادة ملئها بالمياه وسبل استغلالها (٣٦)(خالد الزواوي ص٢٧) . الصحراوية، وبعض اجزاء الجزيرة ومناطق واسعة في شمالي العراق، فضلا عن ذلك تتواجد تلك المصادر في للمياه الجوفية في الصحراء الغربية بما يقارب (٢٠٠) مليار متر مكعب ، ووفقا للعديد من الدراسات تؤكد بان الخزين المتجدد من المياه في البادية الشمالية تقدر ب(١٤٤٧،٥) مليون متر مكعب ، وهذا يعني ان الاحتياطي المتجدد في العراق يقدر ب (٣،٥) مليار متر مكعب

- بالمقابل يلاحظ ان استغلال المياه الجوفيه في البلد محدد لايتجاوز(٢٠- ٢٥%) ، ووفقا لازمة المياه في البلد يتطلب الحال بان تكون هنالك نشاطات لاستثمار الموارد المائية في الصحراء الغربية وتعويض العجز المائي الحالي ، اي لابد من خطة وادارة متكاملة ناجحة من خلال اتخاذ اجراءات عدة تتعامل مع الموارد المائية الجوفية والامطار الساقطة كنظام شامل من اجل استثمار (٤٣٠) الف دونم في عموم الصحراء الغربية واكثر من (مليوني) دونم في حال تم الاعتماد على اساليب الري الحديثة، في مجال الزراعة والصناعة وفقا لهذا فان الامطار الساقطة في البلد متباينة وشحيحة من منطقة الى اخرى تبعا لتباين الظروف البيئية والتضاريس الارضية الحال يتطلب ادارة دبلوماسية متكاملة ناجحة لمواجهة هذه المشكلة (تذكر لاحقا).

المبحث الثالث :قراءة في دبلوماسية (الأمن المائي) بين العراق وتركيا .

أولا: وصف المشكل المائية :- يتضح ان مشاكل المياه كانت ومازالت وستبقى تشكل هاجسا وخوفا للشعوب ، ليس لان المياه تمثل اساس ديمومة الحياة فحسب بل لان توزيعها لايتكافا مع متطلبات الشعوب المختلفة، علما ان المياه فوق سطح الارض لايزيد ولاينقص علما ان واقع المياه العذب فوق سطح وباطن الأرض لاستعمال الانسان هي اقل من (١%) من حجم المياه الكلي(٣٧) (عصام شروف ص٢٤) . اذ كثير من المؤشرات تؤكد الى ان المياه عرضه للاختزال والنقص الحاد بسبب المشاريع المقامة في تركيا وايران كما اسلفنا، فضلا عن التذبذب في الوارد المائي نتيجة الظروف المناخية في مناشئ الجريان ، واول الدول العراق سيعاني من فجوة مائية قد تصل الى(١٥) مليارمتر مكعب وهذا الامر اشارت اليه العديد من المصادر بان العراق سيقع فوق خط الفقر المائي من بين البلدان العربية(٣٨)صاحب الربيعي ، ص١٧).وكذلك هنالك سببا مشروعا للقلق بسبب ندرة الماء والمنافسة المتزايدة وهي واقع حاصل على موارده المحدده واساليب الري التقليدية ينتج عنها الى اتلاف الاراضي الزراعية الخصبة

والتكاليف الاجتماعية والبيئية المتزايدة لمشاريع المياه الكبرى ، جميعها تثير هاجس الخوف والشكوك حول القدرة على تحقيق الامن المائي وتامين الامن الغذائي في السنوات القادمة(٣٩) (ساندرا بوستيل ص٤٢). وعليه وبنظرة اكثر عمقا، فانه يتضح لنا مدى الحاجة الى بناء اسي لتنمية شاملة اكثر استقرارا

وعليه نجد ان الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات كثيرا ماتتعرض العلاقات بينهما لحالة من التوتر وهذا يعود سببه لثلاث اسباب رئيسة وهي (٤٠)(فتحي علي حسين، ص١٠٣) .١- ان الدول المتشاطئة تضطلع بمشاريع كبيرة هادفة الى تحقيق التنمية لبلادها وبناء العديد من السدود وتغيير مجرى المياه وتوليد الطاقة الكهربائية .٢- عدم وجود اتفاقية دولية شاملة ملزمة تنظم عمليات الحصص والاستخدام المشترك لمياه نهري دجلة والفرات بعد فشل المحاولات التي شكلت لهذا الغرض منذ عام ١٩٨٣. ٣- ارتباط تركيا بكل من العراق وسوريا يتضائل امام ارتباطها السياسي والعسكري بحلف الشمال الاطلسي (الناتو). وهنا يمكن رصد نقاط الخلاف بين كلا من تركيا والعراق من خلال تتبع مواقف الطرفين بمايلي :

يقوم الموقف التركي على عدد من المواضيع المطروحة اهمها (نقلا عن فتحي علي حسين ص١٢٠) ١- اعتبار نهري دجلة والفرات عابرللحدود وليس نهرين دوليين .٢- ضرورة تصنيف اراضي المشاريع بالتفصيل وتحديد الدورات الزراعية والمقننات المائية واحتياجات المشاريع الى المياه وفق اسس موحده وذلك عن طريق لجان فرعية متخصصة لجميع الاطراف. ٣- ضرورة تقييم فني – اقتصادي لجميع المشاريع بهدف وضع سلم اولويات لاستثمار المشاريع تنفيذا لمبدا الاستخدام الامثل للمياه. ٤- رفض مبدا تقاسم المياه وقبول مبدا استخدام المياه،وربط ترشيد استخدامها بدراسات تفصيلية حقلية ومكتبية في حوضي النهرين للبلدان المتشاطئة . ضرورة اعتبار نهري دجلة والفرات حوضا واحدا وامكانية نقل مياه دجلة الى الفرات عن طريق مشروع الثرثار شمالي بغداد .

اما بالنسبة الى موقف العراق فيقوم على مايلي .

١-اعتبار حوضي دجلة والفرات حوضين منفصلين وعدم امكانية نقل المياه لنهر دجلة الى حوض الفرات بسبب ملوحة منخفض الفرات

وعليه فان السبل الكفيلة لتلافي مشكلة المياه ان تتفق كلا من تركيا والعراق وايران على خطة شاملة وعادلة على نطاق الحوضين، لاجل توزيع المياه بالشكل الذي يخدم جميع الاطراف اي دول المنبع والمصب معا ، وتوضيح اسباب المشكلة ترتبط بجملة عوامل وهي: (٤١)(نقلا عن شهاب محسن عباس الاميري ص٢١). ١-السياسات الدبلوماسية غير الملائمة لادارة الموارد

المائية. ٢- علاقات القوى الاقليمية والدولية غير المتوازنة دبلوماسيا . ٣- غياب المساواة في توزيع عائدات التنمية .

. وعليه فان المتابع للمسؤول العراقي في هذا الملف (الامن المائي) للمياه المشتركة وكل مايرتبط بها يشخص مسببات الضعف الخطير وعدم وجود تنسيق موحد بين مؤسسات الدولة العراقية لاسيما بين حكومة المركز والاقليم والحكومات المحلية في العراق. (٤٢) (اسماعيل داود ص٩٨).

ثانيا : نتائج مشكلة المياه في العراق .

ان الكثير من المؤشرات تؤكد ان المشكلة ستزداد في السنوات القادمة ، وستحصل شحة المياه في العراق على وجه التحديد ، اذ المتوقع ان تزداد معدلات السحب على المياه بشكل عام نتيجة تزايد الاحتياجات المائية للزراعة وانتاج الطاقة والصناعة وازدياد عدد عدد السكان بشكل لايتوقف مع القدرات المائية فضلا عن ظاهرة التغيير المناخي وكذلك تفاقم بين العرض والطلب على المياه بشكل سريع وعليه فسوف تزداد حدوث مواسم الجفاف في العديد من انهار العالم وبضمنها نهري دجلة والفرات وروافدهما والزيادة في نسب التصحر والتلوث المائي بشكل مخيف ، وهذا ماشار اليه تحليل الامم المتحدة (الامن المائي وجدول اعمال المياه العالمية) لعام ٢٠١٣ حول واقع المياه والذي سيشكل نقصا حادا وهوبحد ذاته خطرا امنيا) (٤٣) (المصدر نفسه ،ص ٢٤). وعليه فان النقص في المياه يهدد بنزاعات داخلية واقليمية خطيرة، وعلى سبيل المثال يشهد الواقع العراقي الحالي نزاعات بين محافظات ومدن وعشائرمختلفة ، بسبب النقص الحاد في المياه، وكذلك تشهد اهوار العراق واقع الجفاف (٤٤) (المصدر نفسه ص٢٨) . وعليه يشير- الواقع العراقي وقتنا الحاضر الى تراجع مستمر في مسالة الامن المائي – بسبب الهيمنة على مصادر المياه من قبل (تركيا وايران) ، ومحاولتهما فرض سياسات الامر الواقع بما يحقق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة العراق على وجه التحديد .

ثالثا: الدبلوماسية الناجعة المطلوبة لمواجهة مشكلة المياه : مما تقدم يتضح مدى خطورة وصعوبة مشكلة المياه في وقتنا الحالي ، ومن خلال بحثتنا هذا والذي تحدد اهميته والتاكيد هنا بان البلد لم يستخدم الموارد المتاحه امامه لحماية امنه المائي ، وابرز مامطلوب منه، من عمل يكمن داخل البلد ، اذ لايمكن باي حال من الاحوال ان يرمي المسؤول العراقي (المفاوض) سبب ضعفه على حقيقة ان تركيا وايران معا في موقف اقوى ، وكذلك لا يمكن الطلب بان تحل مشاكلنا وخلافاتنا الداخلية قبل ان تتوجه لحماية امننا المائي ، اذا انتظرنا اكثر فلن يبقى لنا انهارا ندافع عنها ، لان المشكلة خطيرة جدا وتستحق تظافر جهود الجميع من مشرعين

وسياسيين وإعلاميين وجمهور ومنظمات المجتمع المدني اي الجميع يتحمل المسؤولية اليوم لخطورة المشكلة ولإدارة الخطر بالطرق الدبلوماسية وفقا لعدة خطوات وهي (٤٥)) اسماعيل داود ص ١٠١) .

اولا:- المفاوضات الدبلوماسية:- يتطلب من العراق القيام بتقديم طلب موثق ومكتوب ، يطلب فيه التفاوض مع الدول المتشاطئة معه في مسالة الأمن المائي ولاي مشروع يتم انشاؤه ، وما يهدد او يتسبب بخطر على واقع العراق المائي مثلا ضد مشروع (الكاب ،اليسو ،داريان والجزره..وغيره).

ثانيا : الوساطة او المساعي الدبلوماسية :-وتأتي هذه المرحلة في حال فشل الخطوة .

ثالثا: التحكيم بالطرق السلمية:- اما في حال فشل الخطوتين السابقتين يتم الاتفاق على عرض الطرفين خلافاتهما على جهة مختصة للتحكيم مثلا عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية اواشراك الامم المتحدة بمؤسساتها المختلفة كالامانة العامة او الجمعية العامة ومجلس الامن (٤٦) جورج المصري ، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

وما يتعلق بالخطط والسياسات الدبلوماسي المائية مع دول الجوار للعراق ودعم حقوق الاخير في مياه دجلة والفرات على وفق لوائح القانون الدولي ووضع او الاهتمام الكبير بقطاع المياه ، ووضع اليات ملائمة لادارة الطلب على المياه (٤٧) فارس مظلوم العاني واخرون ، ص١٧٩-١٨٠). والاخيرة اي ادارة الطلب على المياه تتحقق من خلال عدة ادوات او اجراءات تهدف الى التحكم في استعمالات المياه وخفضالاستهلاك واعدة توزيع الحصص بين القطاعات الاستهلاكية بشكل عادل وتندرج هذه الاجراءات الناجعة تحت مايلي (٤٨) (هاني احمد ابو قديس ، ص ٢٨)

١- :- اجراءات ادارية : تتضمن هذه الاجراءات القوانين والانظمة والتعليمات التي تمنع الهدر والاسراف في استخدامات المياه .ثانيا:- إجراءات اقتصادية :وتتضمن هذه الإجراءات على حوافز مالية للحد من استهلاك المياه في القطاعات المختلفة من خلال وضع اسعار المياه تغطي التكلفة الحقيقية .

٢- إجراءات فنية : تقوم هذه الاجراءات على تركيب العدادات لمحاسبة المستهلك عن الكمية المطلوبة والمحددة للمياه، التي يقوم باستخدامها والكشف عن التسرب للتقليل من حجم الفاقد والتحكم في ضغط المياه .

٣- اجراءات التوعية والتعليم :- هذه الإجراءات تقوم على أساس التوعية الجماعية لدى المستهلكين بمختلف فئاتهم ، لكي يدركوا قيمة المياه التي يستعملوها وضرورة الحفاظ

عليها وعدم الاسراف في استخدامها ، ويتم ذلك من خلال حملات التوعية والإعلامية والبرامج التثقيفية بمسالة الامن المائي ،.

رابعا :- **الرؤية المستقبلية لمشكلة الامن المائي في العراق** : ففي اطار ماتم ذكره من افكارتخص الامن المائي في العراق ، من مؤشرات ومعطيات اغلبها خطيرة وصعبة ، ممكن ان نحدد الرؤية او المشاهد المستقبلية لمسالة الامن المائي في البلد ، في اطار محاكات اخفاق او نجاح التعاون وفقا لمساعي الحل لهذه المشكلة بالطرق الدبلوماسية .

السيناريو(المشهد) الاول :- يرجح هذا المشهد الى التعاون بين الدول المتشاطئة (المنبع والمصب) وتجاوز الخلافات الحالية لاسيما بين العراق وتركيا ، وتغليب المصلحة الجماعية على التنافسوالصراع والمصالح الفردية ، مع تحييد الخلاقات السياسية من خلال الة التفاوض بالطرق الدبلوماسية الناعمة بعيدا عن القوة والصراع .

السيناريو (المشهد) الثاني :- استمرار غياب التعاون الدبلوماسي بين دول المنبع ودول المصب ، وتسويف المواقف وتمييعها استنادا الى مبدا اللاتفاوض ، فضلا عن غياب التنسيق بين مختلف الاطراف، وتلك الانشطة تفتقر للطابع الهيكلي المستقر والتي لها صفة الاستمرار في احداث اثارها وان تركيا تؤكد بانها على استعداد للتحاور ومناقشة مشكلة مياه الحوضين من خلال برنامج متكامل يشمل ابعاد المسالة جميعها.(٤٩) اسماعيل داود، ص٢١) ، عن طريق تقاسم المنافع وليس تقاسم المياه، كما انه يتم السعي الى تصفير المشاكل (zero problems) وبالنتيجة سيتم تجنب التكلفة السياسية غير المتوازنة بين جميع الأطراف للدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بل من خلال الدبلوماسية المائية بما تخدم جميع الاطراف وسيتم بحث فكرة حروب المياه (water wars) الى جانب تحقيق التعاون الدبلوماسي بمعناه الشامل بمعنى تحقيق التعاون السياسي والاجتماعي من خلال الإدارة المتكاملة للموارد المائية والحوكمة المائية والاستخدام الامثل لتلك الموارد لتأسيس التعاون بدلا عن الصراع اعتمادا على الدبلوماسية المائية الناجعة المشتركة .

الخاتمة والاستنتاجات- والتوصيات .

في ختام بحثنا هذا نصل الى نتيجة مفادها بان النقص في المياه اليوم يمثل مشكلة عالمية خطيرة، تجتاح العديد من دول العالم، ومنها العراق ، ومع تنامي الطلب على المياه بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة،وهنا اصبحت الزيادة في عددالبلدان التي تعاني من العجزالمائي ، مما ادى الى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من المياه عن الحد اللازم

لاستمرار الحياة بشكلها الطبيعي، لذا أصبحت ندرة المياه تمثل قيدا على التنمية المستدامة للدول. وعليه فان للمؤسسات الحكومية الدور الفاعل في تحقيق الامن المائي والتي تقوم على أساس التخطيط والتنظيم بمرونة وفاعلية، ولعل الدبلوماسية الحديثة تمثل نتاج لتوظيف مخرجات التطور والاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي غدت جزءًا لا يتجزأ من السياسة الخارجية؛ حيث تعمل على إعادة تشكيل المعطيات وإيصالها عبر قنوات جديدة دفعت الحكومات إلى المزيد من الانفتاح في إدارة قضايا السياسة الخارجية. وعليه فقد تغيَّرت طبيعة التعامل مع المعلومات وسُبل توظيفها، فلم تَعُدْ السرية مجدية، بل سرعة إيصالها والحرص على مصداقيتها أصبحا رأس مال جوهريًّا في صناعة هيبة الدول ومكانتها. فغدت الدبلوماسية العامة اليوم أداة للتفاعل مع الشعوب من الدول الأخرى، وآلية لتكييفهم، وصناعة الأرضية لاستقبال سياسة خارجية تعمل على إيصالها بأساليب فعالة تعتمد القوة الناعمة التي ترافقها القوة الذكية.

وعليه وفي ضوء ماورد من افكار ومفاهيم في مختلف متن البحث يمكن طرح بعض **الاستنتاجات /النتائج** من مشكلة الأمن المائي في العراق التي توصلت اليها الباحثة بما يلي :

١- إن الأمن المائي في العراق سيواجه عجزا مائيا في المستقبل المتوسط.

٢- عدم وجود دبلوماسية مائية واضحة متفق عليها الأمر الذي انعكس على الخطط والبرامج التنموية المستدامة مستقبلا .

٣- ان الجزء الأكبر من المشاكل المائية التي يعانيها العراق في الوقت الحاضر والمستقبل وهو سياسي ، محض.

٤- فشل المؤتمرات الدولية والمنظمات في بلورة قانون دولي بشان المياه حتي يجعل الاتجاه الى هذه المنظمات والهيئات الدولية، لحل المشاكل الاقليمية حول المياه كما ونوعا في حالة فوضى.

٥- الاستخدام العراقي للموارد المائية ما يزال بدائي وغير اقتصادي، لأسباب ترتبط بعضها بعدم كفاءة إدارة المياه، وبعضها الآخر بانخفاض إنتاجية النشاط الاقتصادي .

وعليه ووفقا لما تقدم يمكن تقديم توصيات – تخص تعامل الإدارات العراقية مع ملف الأمن المائي، وتهدف الى كيفية الحفاظ على موارده المائية المتاحة بعيدا عن المؤثرات الخارجية الهادفة الى الى الهاء العراق عن قضاياه الكبرى ، وكل ذلك يتطلب الأتي :

١- إيجاد دبلوماسية مائية واضحة لاستثمار كامل الموارد المائية وإنهاء الهد راو التقليل منه الى أقصى حد .

٢- اعتماد وسائل الري والزراعة الحديثة لرفع إنتاجية الأرض وتحقيق استثمار أفضل للموارد المائية.

٣- العمل بأسرع وقت ممكن لعقد اتفاقات مشتركة لتقاسم المياه بالطرق الدبلوماسية ووفقا للقوانين الدولية مع الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفراق

٤- إنشاء السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات

٥- توعية المجتمع على أهمية المياه في حياتهم

٦- العمل على توسيع الرقعة الجغرافية، عبر التوسع بإنشاء المشاريع الاروائية وتطويرها

الهوامش :

١- محمد ،فاضل زكي ،٢٠٠٧، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، بغداد، مطابع الجمهورية، ص١٩.

٢- الشكري، علي يوسف الشكري،٢٠٠٤ الدبلوماسية في عالم متغير، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١،ص ٧.

٣- نورة ،بلال نورة،٢٠١٦، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ، ص ١٠.

٤- حتي-ناصيف ،٢٠٠٤، الدبلوماسية العربية في عالم متغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص١٣٣.

٥- - مفهوم الدبلوماسية : الرابطhttps://ar.wikipedia.org/wiki/ وقت الدخول ٢٨/ ٨/ ٢٠٢٤ .

٦- الرشيد،راشد احمد ٢٠١٧، الدبلوماسية البرلمانية: الأهداف والآليات والأدوار، دراسة حالة مجلس النواب البحريني، معهد البحرين للتنمية السياسية، ٢٠١٧،ص ١٨.

٧- مريم عبدالسلام الشامي ٢٠٢٠، دبلوماسية المياه من الصراع الى التعاون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ،ص٤٢ .

٨- تقرير الفريق العالمي رفيع المستوى المعني بالمياه والسلام ٢٠١٧- مسالة بقاء، مبادرة السلام الازرق – جنيف ، ص٧٣.

٩- طايع ،سلمان ،٢٠١٥ إعلان مبادئ سد النهضة ودبلوماسية المياه المصرية، السياسة الدولية – القاهرة نيسان، ، ص٢٠.

١٠- روبرت ماكنمارا، ١٩٧٠ جوهر الامن، ترجمة يونس شاهين، القاهرة، ، ص٨٣.

١١- خميس ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦،

١٢- فهمي ص٧٢.

١٣- ماكنمار، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

١٤- الاميري شهاب محسن عباس ٢٠١٣، العراق والإستراتيجية المائية، دار الكتب والوثائق ، بغداد، ،ص٦.
١٥- عبدالرحمن ديدون. ٢٠١٧الأمن المائي-الاستراتيجية المائية في الجزائر،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين- المانيا ،،ص٢٦.
١٦- الموسوعة الحرة، ٢٠٢٢.
١٧- القران الكريم، سورة الانبياء .
١٨- شروف،عصام ٢٠١٥، أزمة مياه حوض دجلة والفرات بين دوافع التنمية وقيود التعاون ، الهيئة العامة السورية للكتاب ، وزارة الثقافة – دمشق ، ، ص٢٣.
١٩- إسماعيل داود، ٢٠١٧المفاوض العراقي – سد اليسو وقراءة في اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الإغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت- لبنان ، ، ص١٨.
٢٠- الشمري محمد بديوي الشمري، ٢٠٠١التعطيش السياسي- تفصيل في مسالة المياه في العراق ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ، ص٢٥ .
٢١- خالد محمد الزواوي ٢٠٠٤، الماء الذهب الأزرق في الوطن العربي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، ، ص٢٣ .
٢٢- الشمري، مصدر سبق ذكره،
٢٣- شروف، عصام، مصدر سبق ذكره، .
٢٤- فارس مظلوم العاني واخرون، السياسة المائية وانعكاساتها في الازمة المائية العربية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ص١٣.
٢٥- شروف عصام، مصدر سبق ذكره.
٢٦- فارس مظلوم العاني.مصدر سبق ذكره.
٢٧- داوود، اسماعيل ،مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
٢٨- القران الكريم، الاية ٣٠.
٢٩- نقلا عن الشمري، ص٤٥.
٣٠- المصدر نفسه .
٣١- محمد الاشرم ، ٢٠١٢المياه الحقيقية المفاهيم – طرق الحساب – المنافع – التجارة العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان ، اب ، ، ص٤٩.
٣٢- شروف عصام ، مصدر سبق ذكره، ص٦٠.
٣٣- داوود، اسماعيا ، ص٢٠.

٣٤- الشمري، محمد بديوي، مصدر سبق ذكره، ص٤٠.

٣٥- المصدر نفسه ،ص٥١.

٣٦- الزواوي،خالد، ص٢٧.

٣٧- شروف عصام، ص٢٤.

٣٨- صاحب الربيعي، ٢٠١٤تنمية وادارة المواردالمائية غير التقليدية في الوطن العربي ، شركة الديوان للطباعة العربية للموسوعات، لبنان – بيروت ، ص١١ .

٣٩- ساندرا بوستل ،١٩٩٤ الواجه الأخيرة مواجهة ندرة المياه، ترجمة علي حسين حجاج ، دار البشير للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، ص٤٢.

٤٠- فتحي علي حسين ١٩٩٧ ، المياه واوراق اللعبة السياسية في الشرق الاوسط، مكتبة مدبولي- القاهرة، ص١٠٣.

٤١- نقلا عن الاميري، شهاب محسن، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

٤٢- داوود اسماعيا، ص٩٨.

٤٣- المصدر نفسه، ص٢٤.

٤٤- المصدر نفسه، ص٢٨.

٤٥- المصدر نفسه، ص١٠١.

٤٦- نقلا عن : جورج المصري ١٩٩٤، الامن المائي العربي في عالم متغير، دار الملتقى للنشروالطباعة ، قبرص- ليماسول ، ، ص٤٨.

٤٧- العاني، فارس مظلوم، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

٤٨- هاني احمد ابو قديس ٢٠٠٤، استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ، ص٢٨.

٤٩- داود إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢١.